ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع : 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار

رقم (12)

أكتوبر 2015

المرأة بين الشريعة والأعراف الموروثة

إعداد/ لجنة التقارير

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
31 Years عامًا
Since 1994 منذ

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

د. خالد بن دهيش

- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد

تمهيد

يعرض هذا التقرير قضيةً مهمةً تمَّ طرحُها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر أكتوبر 2015م، وناقشها نُخبةٌ متميزةٌ من مُفكِّري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: " المرأة بين الشريعة والأعراف الموروثة ".

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
الورقة الرئيسة: د. الجازي الشبيكي	3
التعقيب الأول: أ. هيا السهلي	6
التعقيب الثاني: د. طلحة فدعق	7
المحاور:	10
حقوق المرأة في المجتمع السعودي	10
كيفية استفادة الشرعي والسياسي من تكبيل المرأة	19
الاستقواء بالمنظمات الأجنبية	20
قضية المرأة هل هي قضية أصلًا؟	25
المشاركون في نقاشات التقرير	27

الورقة الرئيسة: د. الجازي الشبيكي

عرضت د. الجازي الشبيكي ورقة عمل بعنوان: المرأة بين الشريعة والأعراف الموروثة، وأشارت في إطارها إلى أن وضع المرأة قد مرّ في المجتمعات البشرية بشكل عام عبر أزمنة التاريخ بمراحل من التمييز ترتفع وتنخفض تبعاً لعوامل متعددة، منها نوع المعتقد في المجتمع والثقافة السائدة فيه وما تتضمنه من أعراف تعود في أغلبها للتقاليد والعادات المتوارثة أكثر من كونها قائمة على تعاليم الأديان، وقد يكون أصلها أسطورة من الأساطير، مثل ربط المرأة بأصل شقاء البشرية وأنّ أمّنا حواء هي التي تسببت في إخراج أبينا آدم عليه السلام من الجنة والقرآن الكريم يقول { فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ } وفي الآية الأخرى {فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى} أي أن الوسوسة كانت من الشيطان لهما معاً، وآدم عليه السلام هو المُعاتب من ربنا الذي قال {وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا}.

واختلف المؤرخون في مدى إعطاء الحضارات القديمة للمرأة حقوقها، ولكن بعضهم استدل ببعض الأدلة على وجود حقوق للمرأة في الحضارة النبطية مكنتها من التمتع بالشخصية القانونية المستقلة، فيما فقدت بعض تلك الحقوق في ظل القوانين اليونانية والرومانية قبل الإسلام.

وعلى الرغم من أن الكتابات حول وضع المرأة قبل الإسلام كانت إلى حد ما ضعيفة، إلّا أنها لا تخلو من التناقض في بعض الأحيان، ففي حين ذكرت مراجع عديدة أن المرأة توأد في المهد ولا تُورث وليس لها ذمة مالية وتعد من سقط المتاع، إلا أن بعض الشواهد تناقض ذلك من خلال تجارة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها قبل الزواج بالنبي صلى الله عليه وسلم وكذلك من خلال تسمية بعض الآلهة بأسماء بعض الإناث مثل {ومناة الثالثة الأخرى} وغيرها من الشواهد.

ولكن مما لاشك فيه أن الإسلام رفع مكانة المرأة وأعلى من شأنها وأعطاها حقوقاً كثيرة وأوجب عليها بالمقابل واجبات وأقر لها ما لم تقره شريعة أخرى واعتبرها شريكة للرجل في الحياة والمسؤوليات، قال تعالى { فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ }، وهذا كله كان من المفترض أن يجعل وضع المرأة في المجتمعات المسلمة أفضل من قريناتها في المجتمعات الأخرى لولا هيمنة الفكر المتشدد المتأثر ببعض الأعراف والموروثات والممارسات المُتذرعة بالشريعة الإسلامية وهي في الواقع بعيدة عنها.

والمجتمع السعودي مجتمع يستند في تشريعه ودستوره وتعاملاته إلى الدين الإسلامي بشكل كبير، ومن المفترض أن ينعكس ذلك على كل أنظمته وقوانينه وإجراءات تنفيذها في جميع القضايا الاجتماعية وهذا هو واقع الحال بحمد الله، إلّا فيما يخص وضع المرأة الاجتماعي فيه، فعلى الرغم من تحسن ذلك الوضع تصاعدياً مع تعاقب عقود الحُكم والخطط التنموية، لكن ذلك ما زال دون مستوى الطموح المُؤمَّل منه بكثير، وذلك بسبب هيمنة كثير من الأعراف الموروثة وإسباغ صفة الشرعية الدينية عليها والتعامل مع المرأة كقاصر وفرض الولاية والوصاية عليها والاستمرار في توجيهها طوال حياتها على الرغم من الحقوق التي أعطاها لها الإسلام ومن أهمها :

وغيرها من الحقوق في المجالات المختلفة.

أهم قضايا ومشكلات المرأة السعودية المرتبطة بهيمنة الأعراف الموروثة:

1- التعامل معها كمواطنة من الدرجة الثانية وليست كشريكة في الحياة والإعمار والتنمية.

2- الازدواجية في التعامل معها من دون الاستناد إلى معايير وأنظمة واضحة ومحددة.

3-تضعيف هويتها بذاتها كإنسان ولها استقلاليتها وربط وجودها بمدى علاقتها بالرجل في حياتها (حرم فلان، أم فلان، كريمة فلان .....).

4- استمرار النظرة لها كقاصر مهما بلغت من التعليم والنضج والتقدم في العمر.

5- حرمانها من التنقل بحرية من خلال قيادتها لسيارتها وتفضيل بقائها مع السائق الأجنبي على الرغم من بعده القرابي عنها.

6-تحميلها في الغالب مسؤولية وتبعات فشل الأسرة أو الطلاق وغيره.

7-حرمانها في الغالب من المناصب القيادية والسياسية داخل بلادها وخارجها.

8-تعقيد بعض إجراءات معاملاتها في الدوائر الحكومية واستهجان وجودها شخصياً في تلك الدوائر لمتابعة أعمالها واحتياجاتها.

9-غياب المساندة الفاعلة لها في المحاكم الشرعية من حيث متابعة تطبيق الأنظمة القضائية لصالحها.

10-تعرضها للعنف والإيذاء الأسري في الغالب ودفعها باتجاه كتمان تلك المعاناة وعدم إبدائها.

11- التعسف في استخدام مفهوم القوامة وتحويله إلى سلطة مطلقة للرجل في كثير من الأحيان.

أهم التدخلات المطلوبة لتحسين وضع المرأة في مجتمعنا :

1- التركيز على رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها الشرعية التي كفلها لها الدين الإسلامي بعيداً عن التشدد والتمرد من خلال شتى الوسائل التعليمية والتوجيهية والإرشادية.

2-رفع مستوى وعي المجتمع بأهمية حقوق المرأة واحتياجاتها وقضاياها ودورها المهم في تنميته.

3- استصدار الأنظمة والقرارات السياسية والقانونية التي تعطي للنساء حقوقهن المشروعة في المجتمع وترفع عنهن التعدي والظلم والتجاهل مع التركيز على متابعة تطبيق تلك القرارات والأنظمة وفرض العقوبات الملائمة بشأن من يخالفها.

التعقيب الأول: أ. هيا السهلي

أشارت أ. هيا السهلي في تعقيبها إلى أن قضايا المرأة تنحصر في ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: قانوني، ويتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، والتعميمات أو التوجيهات التي تصدر من الدوائر الحكومية رسميا أو باجتهاد شخصي من المسؤول والتي تحجب عن المرأة كثيراً من حقوقها وتسقطها بالتقادم أو الرضى العام أو بالتواطؤ من أصحاب القرار... وهذا البعد القانوني لم يمثله قادة الرأي والنخب حق تمثيل حيث غلبوا في أطروحاتهم حقوق المرأة النخبة التي تمثل شريحة بسيطة وليست المرأة البسيطة التي تمثل الأغلبية، فربة البيت أقصى ما يعنيها طفل بجانبها وعيش كريم آمن وليس أن تصبح وزيرة وعضو شورى ! ... ومع ذلك قطعت السعودية (دولة وامرأة) شوطاً لا بأس به في السنوات الأخيرة فرضه الواقع وتمدن المجتمع وتطور نظمه ونموه السكاني، وما زلنا بحاجة المزيد منه وتفعيل ما أقر منه وتقنين القضاء.

البعد الثاني : يتداخل مع ثقافة المجتمع وتقاليده وعاداته التي تحول من دون مشاركة المرأة كعضو فاعل في أنشطة المجتمع والحياة الرئيسة أو صنع القرار السياسي ... وبحجم النشاط أو الحق الذي سيمنح للمرأة يتحدد المعول الحقيقي في اكتساب هذا الحق لها، فبعض حقوق المرأة تستلزم قراراً سيادياً ويعتبر رفع الوعي ونشر الثقافة توطئة له فقط أو تحصيل حاصل قد لا تحسمه لو لم يصدر مرسوم ملكي مثل (تعليم المرأة، ودخول المرأة لمجلس الشورى والانتخابات البلدية) حسمت بقرار ملكي مع مناعة المقاومين له ! ... أما الحقوق والصفات التي تجعل من المرأة كياناً بحد ذاته فهذه لابد من وعي كامل يبدأ بالمرأة أولًا ووعيها بحقوقها جزء مهم من إستراتيجية تطورها . ثم يأتي ثانياً نشر الثقافة في المجتمع إعلامياً وتربوياً ولكل مكونات الحياة فالثقافة هي المدخل الرئيس لمعالجة قضايا المرأة كما أن ثقافة المجتمع قالباً مفتوحاً قابل للتشكل من التاريخ ورموز المجتمع والفكر المحلي أو المستورد ... نعم نستحضر في مناهج التعليم وبرامج الإعلام تاريخ المرأة البطلة والمرأة التي استشارها الرسول صل الله عليه وسلم في صلح الحديبية و..و.. ولكن سياق استحضارها بقي رمزاً وغُرس رمزاً لا يتكرر وهذه معضلة تُعقم الأرحام الولادة.

البعد الثالث: يتعلق بغياب من يمثل المرأة وحيث إننا حديثو عهد بالاتفاقيات الدولية وثقافة الحقوق ودخول العولمة قسرا على مجتمعنا فمن الطبيعي ألّا تكون هناك مؤسسات تمثيلية للمرأة نافذة وفاعلة تحتضن المرأة وتتبنى الدفاع عن حقوقها لا سيما في غياب مؤسسات المجتمع المدني ... والجمعيات ذات القدم ما زالت تدور في فلك الطبق الخيري ودورات الكمبيوتر ! ومن هذا البعد تصدى الرجل لتمثيل المرأة والدفاع عنها فانقسموا إلى تيارين وجعلوا المرأة موطن الصراع وتصفية حسابات والنصر لذاتهم لا لقضية المرأة، وانصرفوا عن القضايا الحقوقية إلى قضايا تحسم بقرار سيادي ! فتيار حبسها لأنها الجوهرة المصونة ولا مانع من عامل أجنبي يكشفها ! والتيار الآخر يدعوها للتحرر ويحصر قضاياها في قيادة صندوق حديد... وذكرت أ. هيا السهلي صورة مؤلمة ناتجة عن تنازع كلا التيارين، حيث قالت : امرأة معاقة الحركة، اشتكت لي وهي تبكي بحرقة وقالت: أنها تضطر في قضاء مشاويرها الضرورية في استئجار تاكسي، وحتى تنزل من السيارة يقوم السائق بحملها مع خادمتها - إذا توفرت - ووضعها في كرسيها المتحرك مما يضطره لملامسة جسدها ! أين حافظو كرامة المرأة والمدعون بحقوقها في المطالبة بحق هذه المرأة في سيارة مهيأة للمعاق تحفظ كرامتها ولا تخدش حياءها !

التعقيب الثاني: د. طلحة فدعق

أوضحت د. طلحة فدعق أنها ستعقب على بعض القضايا التي ترى أنها تحتاج إلى إيضاح وتفنيد أكثر لسياقاتها لربطها بإشكالية وضع المرأة الراهن بين الدين والموروث الثقافي. حيث أشارت إلى أن د. الجازي الشبيكي تطرقت بسلاسة للمراحل التاريخية التي شملت ما قبل الإسلام ثم الإسلام ثم الوقت الراهن انتهاء بوضع المرأة في السعودية من ناحية حقوقها المضمومة إضافة إلى أهم المشكلات المتعلقة بهيمنة العرف والتقاليد وختاماً ببعض المقترحات لتحسين وضعها. لكن من وجهة نظرها ترى أن هناك حلقة مفقودة لابد من التطرق إليها وهي حلقة جدلية تبحث في أسباب حدوث التداخل أو المغالطات ما بين الديني والثقافي فيما يتعلق بقضايا المرأة رغم وضوح تعاليم الإسلام... ثم ما السياقات التاريخية والاجتماعية التي حدث ضمنها ذلك الخلل وما أسبابه ومبرراته؟

إن تلك الحلقة كانت - وما زالت- تشكل محوراً خصباً للجدل والنقاش من قبل الباحثين المتخصصين ويمكن تلخيصها في قضيتين:

1-قضية التداخل بين الديني والسياسي:

تطرقت كثير من الدراسات التاريخية والاجتماعية والنسوية أيضاً للإسلام وما أحدثه من انقلاب وثورة في مفاهيم المجتمع الجاهلي وما أعقبه من تغييرات جوهرية على وضع ومكانة المرأة. لكن بعض تلك الدراسات خصَّت ذلك التحسن بالفترة التاريخية الأولي وهي "عصر الرسالة والخلافة الراشدة " ثم مع الانتكاسات التي حدثت لاحقاً للأمة الإسلامية حدثت كثير من التغيرات التي مسَّت أموراً كثيرة وانعكست سلباً على وضع المرأة المسلمة ومنها ما حدث من إعادة قراءة وتأويل للنصوص الدينية (خصوصاً في العصر العباسي كما أشارت بعض المراجع) لمصلحة السلطة السياسية وترافق معها إعادة قراءة وتأويل للنصوص المتعلقة بالمرأة ومن ثم تم هضم الكثير من حقوق المرأة المسلمة تحت غطاء (الديني المشرعن). هذه القراءة حقيقة تؤيدها بعض الطروحات المعاصرة ومنها ما ذكره د. عبدالحليم أبو شقة في دراسة أثارت الكثير من الجدل حول (تحرير المرأة في عصر الرسالة) وهي دراسة تعتمد على تحليل الأحاديث الصحيحة للبخاري ومسلم لتلقي الضوء على وضع المرأة المسلمة الأسري والاجتماعي وكيف كان في ذلك العصر النبوي. وأشار الباحث إلى أن ما يعرف بـ (التجديد الإسلامي المعاصر في قضايا المرأة) يتطلب العودة للمفهوم الصحيح الوارد في الكتاب والسنة.

2-قضية التداخل بين الديني والاجتماعي:

هذه قضية أخرى تتداخل فيها المفاهيم الدينية بالموروثات الثقافية فظهور الإسلام حرر المرأة من كثير من القيود التي كبلتها بها الأعراف والتقاليد السائدة آنذاك، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الصدد: لماذا عادت وقويت شوكة تلك الموروثات الثقافية مرة أخرى لتعيق انطلاقة المرأة النهضوية وحقوقها التي كفلها لها الإسلام؟ ثم ما علاقة التفسيرات والتأويلات للنصوص الدينية بهذه القضية؟ وهل هناك تعاضد أو تحالف بين (الديني والثقافي) ضد مصلحة المرأة كما حدث بين (الديني والسياسي) في القضية الأولى؟ ولمصلحة من هذه المرة؟

هذه القضية الشائكة تناولتها كثير من الدراسات الغربية (خصوصا المدارس النسوية، وأنثروبولوجيا الإسلام، وسيسيولوجيا المرأة، والسيسيولوجيا الثقافية) وقلة من الدراسات العربية والمحلية.

لعل من أهم الدراسات التي أشارت للموضوع ضمن السياق السعودي هي دراسة د. فوزية باشطح المعنونة بـ"المرأة السعودية بين الفقهي والاجتماعي" والتي حللت فيها (2600 فتوى) متعلقة بقضايا المرأة مختارة من مدونة هيئة كبار العلماء لتسليط الضوء كما ذكرت الباحثة على درجة التداخل بين الخطاب الفقهي والخطاب المجتمعي وتأثيره على الأفراد والمرأة والمجتمع... فكيف يرى الفقيه المرأة هنا؟ وكيف يرى دورها؟ وهل الخطاب الفقهي يتماشى مع الخطاب التنموي لينصف المرأة السعودية في المجتمع؟

وهكذا فإن القضيتين السابقتين تفسران انحدار وضع المرأة الحالي فيما يتعلق بسطوة الموروث الثقافي وتعطيله لكثير من قضاياها وعرقلة دورها التنموي في المجتمع السعودي تحديداً. أيضاً ذلك التداخل أفرز العديد من المشكلات التي أشارت إلى بعضها د. الجازي، لكن من الأهمية إضافة علامة استفهام حول تلك المشكلات والتي ترى أنها ليست فقط بسبب الأعراف والموروثات وإنما يبدو أن للنسق الديني والنسق السياسي دوراً – مقصود أو غير مقصود – في منح تلك الموروثات القوة في تأثيراتها وسطوتها الاجتماعية.... على سبيل المثال أشارت د. الجازي إلى مشكلات الهوية والمواطنة والحقوق العامة...هنا كيف يمكن تفسير تلك المشكلات في ظل وجود الدستور – الكتاب والسنة – ووجود الدولة التي كفلت للمرأة حقها كمواطنة؟ أيضاً معاناتها في المحاكم خصوصاً في قضايا الأحوال الشخصية ...كيف يمكن تفسيرها في ظل وجود نصوص دينية واضحة ونسق قضائي يفترض أن يتسم بالعدالة والانصاف؟ ... هذه قضايا تحتاج إلى إعادة نظر وتأمل منطقي لنستطيع بعدها طرح مقترحات لتحسين وضع المرأة ومنها ما أشارت إليه د. الجازي حول : رفع مستوى وعي المرأة والمجتمع بحقوق المرأة الشرعية إضافة إلى إيجاد الأنظمة السياسية والقانونية التي تكفل حقوق النساء.

وبخصوص النقطة الأخيرة التي ذكرتها د. الجازي الشبيكي (استصدار أنظمة سياسية وقانونية تكفل حقوق المرأة) فأنها تمثل نقطة البداية من وجهة نظرها لتفنيد التداخل بين (السياسي والديني) ومن ثم بين (العرفي والاجتماعي). وعليه فإنها تتوقع أن المستقبل سيحمل كثيراً من الاصلاحات التي ستتبناها السلطة السياسية وتعني بها الدولة هنا لمصلحة النساء ولتنقية الخطاب الديني من التشدد ضد قضايا المرأة وحقوقها الشرعية ومن ثم السيطرة على الموروثات بدرجه معقوله تكفل لمسيرة تنمية المرأة أن تنطلق.

المحاور:

حقوق المرأة في المجتمع السعودي:

يعتقد د. إبراهيم البعيز أن قضية حقوق المرأة في المجتمع السعودي تتحول بسبب التأجيل إلى قضية رمزية في التنافس على التأثير .. فكثير من حقوق المرأة أخذ صانع القرار فيها أمره بحزم ومضى مثل التعليم سابقاً والانتخاب وعضوية مجلس الشورى مؤخراً .. وقضايا تركها للحوار والجدل غير المقنن فتحولت إلى قضايا رمزية في الصراع بين التيارات والأطياف في المجتمع السعودي وبذلك بدأت تتعقد إمكانية القرار.

وأضافت أ. فاطمة الشريف أن كل ثقافة مجتمعية باختلاف القواعد التي بنيت عليها تلك الثقافة أو الإرث التاريخي والديني لها، لديها حقوق وقواعد خاصة بها. ومن ثم فإنها ترى أن هناك حقوق (إنسان) جوهرية وتلك الحقوق يجب تطبيقها بغض النظر عن الجهاز القضائي السائد في تلك المجتمعات وبغض النظر عن جنس الفرد أو القانون المتبع في تلك المجتمعات، ويظهر جلياً لنا جميعاً أن حقوق المرأة باتت من الأمور المهمة جداً . وفي هذا العصر فإننا إذا نظرنا إلى العالم من حولنا فإن الطريقة التي تُعامل بها المرأة في أي بلد من خلال النظام التقليدي والنظام السياسي والقانوني لذلك البلد تعتبر محكاً واختيارا للطريقة التي ينظر بها العالم إلى ذلك البلد لذا من المهم جدا تطوير وضع المرأة وتمكينها في مجتمعها وأهمية المراجعة والنظر في التشريعات والقوانين التي تخصها لاسيما ما يتعلق بـ:

وذكر د. زياد الدريس أنه يتفق مع ما سبق وأشار إليه د. إبراهيم البعيّز بقوله أن قضية المرأة عندنا تشبه ما يسمونه في البلدان الديمقراطية بالورقة الانتخابية، مع تعديل طفيف على التشبيه ينسجم مع " خصوصيتنا"، فبدلًا من تسميتها ورقة انتخابية لعدم توفّر ذلك فلنسمها ورقة حزبية يتلاعب بها التياران المتنافسان على السيادة : الإسلاميون (الإسلامويون) والليبراليون (الليبرالويون). فالسمة الأبرز لتصنيف الشخص مع هؤلاء أو أولئك هو من خلال التلاعب بحرية أو عدم حرية المرأة... ينبغي أن نفصل أو نفرز قضايا المرأة الشائكة إلى نوعين:

- نوع له علاقة بتسيير أعمال الدولة ومصالح المجتمع وحراكه التنموي مثل: تعليم المرأة وتوظيفها وتسهيل الإجراءات المرتبطة بذلك مثل قيادة السيارة والسفر، فهذه تُحسم بقرار سيادي من الدولة بعد الاستئناس والتنسيق مع المؤسسة الدينية.
- نوع آخر له علاقة بالجوانب الشخصية والصورة الاجتماعية فهذه يُترك للمجتمع أن يستمتع بالجدل حولها حتى تتفكك إلى نتيجة تلقائياً !

واختلف د. خالد الرديعان مع ما طرحه د. زياد في عملية الفصل بسبب صعوبته.. فما ذكره - في رأي د. خالد - عن تعليم المرأة وقيادة السيارة ليست قرارات تخص الدولة لكي تتعامل معها... هي أمور اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى والدولة تتحرك في هذا النطاق أي وضع الاعتبارات الاجتماعية في الحسبان.. هناك استثناءات طبعا كقرار دخولها مجلس الشورى وهو قرار أثار بلبلة اجتماعية.

وأوضحت د. سامية العمودي أن ما تضمنته ورقة د. الجازي الشبيكي والمعقبين يعد مناسباً لطرحه في سلسلة ندوات يحضرها الشباب من الجنسين لتبدأ عملية التفكيك للمعتقدات المعلّبة ويبقى الأهم القرار السياسي فكثير من قضايانا تمت مناقشتها وتمحيصها بما يكفي لتهيئة من هو على استعداد للتغيير، أما الآن فوقت القرارات الحاسمة مثل أمور كثيرة عشناها سابقاً أما تركها معلقة ومناطق نزاع بين أطياف المجتمع فيزيدها تعقيداً ويسيء لنا أمام عالم وضعنا تحت المجهر وما حقوق الإنسان ببعيدة.

وعلق د. إبراهيم البعيز بأن الجدل (غير المقنن) الاجتماعي حول كثير مِن قضايا المرأة بمختلف محاورها كان في السابق يأخذ جدليات المبدأ من حيث الحلال والحرام، لكنه بدأ مؤخراً (لأسباب متعددة) يأخذ جدليات الظروف الاجتماعية وربما الزمانية .. وهنا يمكن لصانع القرار أن يكون حازماً ويأخذ المبادرة للحسم فيها، لأن التأجيل لن يسهم إلا في تعقيد المشكلة .. والخطوات الأولى لهذا أن يرفع الحظر على وسائل الإعلام المحلية لمناقشة هذه القضايا والتخلص من قيد أن هناك "معصوم" يقول كلمته النهائية التي تنهي الحوار الاجتماعي. وأضاف د. خالد الرديعان: أيضاً فهم يحترمون اختلاف الآراء وتنوعها من دون تهميش أو تخوين ويتحدثون بمنتهى الصراحة وهذا ما يجعلهم بالفعل مجتمعات ديموقراطية.

وأوضح اللواء د. سعد الشهراني أن الدولة تستطيع أن تقود التحول والتعيير الإيجابي في القضايا الاجتماعية المهمة كما فعلت مع تعليم المرأة .. بل يجب في رأيه أن تقوم بذلك وتترك الحرية لمن يأخذ أو لا يأخذ برأيها وتوجيهاتها وتضرب بيد من حديد على من يتعدى على حريات الآخرين وحقوقهم .. المجتمع يتبع الدولة والمعارضون سيسابقون المؤيدين كما حصل في السابق لأن هناك فرصاً إيجابية ولأن الدولة لن تتحذ خطوة لا يقرها ديننا الإسلامي الحنيف.

ومن جانبها تعتقد أ. علياء البازعي أن على المرأة نفسها مسؤولية في بعض الجوانب التي تحدثت عنها ورقة د. الجازي.

وأشارت أ. ليلى الشهراني إلى أن المتأمل في حال المرأة السعودية وما يحيط بها من ضغوطات يجد أن الالتفاف حولها والأخذ بيدها أفضل بكثير من تركها في قلب الصراعات تجدف في بحر دون مرسى تتقاذفها أمواج عاتية، وتحركها فئتان متناقضتان في التفكير ومتفقتان في التطرف "التشدد والغلو، والليبرالية المشوهة"، فريق يريد حبسها عن مباهج الحياة، وفريق يريدها أن تتجاوز كل حدود الشرع والأعراف... عندما نتأمل ما جاء به الشرع نجد أنه لم يظلم المرأة بل أنصفها، أعطاها كامل الحقوق بنصوص قرآنية ثابتة وبسنن نبوية صحيحة، حتى في الثواب والعقاب يتكرر (المؤمنين والمؤمنات) (المسلمين والمسلمات) (الطيبون للطيبات).. بل وردت قصصهن في القرآن، ملكة سبأ وكيف غلب رأيها رأي الكثير من رجالات مملكتها، ومريم ابنة عمران الطاهرة الملهمة، وزوجة فرعون وغيرهن من النساء المؤمنات والعاصيات، وفي السنة النبوية قصص لأمهات المؤمنين والصحابيات تبين كيف أثرت مشورة امرأة في قناعات الصحابة الكرام في صلح الحديبية وهي أم سلمة رضي الله عنها، ولم يقال وقتها لا يصح أن تؤخذ مشورة المرأة، أو يستعير أكرم الخلق من رأيها أو يعاندها .

وأضافت أنه وفي مسألة المواريث لازمها اعتقاد أن "للذكر مثل حظ الأنثيين" ولكن وجدت أنها تختلف ففي بعض الحالات ترث المرأة أكثر, وفي الشهادة كان النص القرآني لطيفا مع المرأة {أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى}, بمعنى إن نسيت إحداهن تذكرها الأخرى، ولم يكن انتقاصاً منها كما يقول البعض... في بعض الأعراف ظلمت المرأة كثيراً, إما بسبب جهلها بحقوقها أو خوفها من مخالفة الأمر السائد, حتى لا تفرض عليها عزلة اجتماعية وربما عائلية... استبدل الناس سماحة هذا الدين بعادات موروثة لم ينزل الله بها من سلطان, بل مجرد استيراد للجاهلية الأولى التي اعتقنا الله منها, وتشدد البعض في مسألة تعليم المرأة وعملها بل وحتى حجابها ... بل تخوف البعض من وصولها لأعلى سلم المجد العلمي أو حتى العملي بحجة التغريب، ثم رأينا عجلة الزمن تدور وتتجاوز هذه التخوفات، لنرى المرأة السعودية عابرة لكل حدود الإبداع ".

واستكملت أ. ليلى الشهراني بقولها: لا أريد أن أذكر الأسماء حتى لا أهمش أحدا" لكنهن رفعن رأس الوطن عاليا، منهن "الطبيبة, والعالمة, والباحثة, وفي كل المجالات" ... نثني على نساء العالم شرقا وغربا, فنحتفي بأول وزيرة محجبة في تركيا, ونثني على داعية بحجاب عادي في دولة أخرى ونتقاتل على حرمته وجوازه هنا. من دون الأخذ بالاختلافات الفقهية ... نحتفل بمن صعدت بحجابها على منصة تكريم تضم الرجال والنساء في حفل مختلط، ونقيم الدنيا ولا نقعدها إذا وضع لأمهات الطلاب مكان مخصص في مسرح الجامعة لحضور حفل تخرجهن، خوفاً من الفتنة ! وفي المقابل نرى من يسخر من حجاب المرأة السعودية ويصفه بقطعة القماش البالية، ويهمش دورها إن كانت منقبة، بل يراها متخلفة إن تمسكت في حقها باختيار نوع حجابها، أو حتى مكان عملها، أو مطالبتها بما يتوافق مع خصوصيتها الدينية والاجتماعية ولا يريدها إلا على نظام "هوانم جاردن سيتي" وكأن التطور والتقدم لا يتم إلا بالتنازلات الواحدة تلو الأخرى! حان الوقت أن نعطي هذه المرأة الثقة التي تستحقها، دون شيطنتها والوصاية عليها، ودون التكلم نيابة عنها، مع توفير كل ما يساعدها على الإبداع في بيئة وسطية تحكمها الشريعة وليس العرف والعادة والموروث .

وعلق د. إبراهيم البعيز على طرح أ. ليلى بقوله أنه يتفق معها لكن المبالغة والتكرار -في وسائل الاعلام والتواصل- في الاحتفاء بمن ظهرت على منصة التكريم وهي منقبة والثناء عليها بتمسكها بقيم الدين وما إلى ذلك فيه تلميح بأن المرأة السعودية التي تشارك في المناسبات الثقافية والعلمية داخلياً وخارجياً وهي غير منقبة غير متمسكة بالدِّين وخارجة عن الثقافة ... نحترم حقها في الاختيار، لكن من دون مبالغة في الثناء بشكل يسيء لمن كان لها رأي آخر في غطاء الوجه.

وبدورها أوضحت أ. ليلى أنها استشهدت بهذا الموقف في مسألة الاختلاط ولم تقصد بحال من الأحوال أن تقلل من غيرهن.

وفي مداخلة لاحقة ذكرت د. طلحة فدعق أن المشكلة ليست في الحقوق التي أقرها الإسلام للمرأة فهي معروفة ومفهومة لكن المشكلة في التطبيق وهنا يأتي دور السلطة والنسق السياسي في فرض التغيير وتوجيه المسار للمصلحة العامة. واتفقت د. طلحة مع ذكره اللواء د. سعد الشهراني أنها مسؤولية الدولة التي تستطيع أن تقود مسيرة التغيير.

واتفقت د. طلحة مع ما ذكره د. إبراهيم البعيز حول المبالغة والتكرار في الاحتفاء بمن ظهرت على منصة التكريم وهي منقبة والثناء عليها بتمسكها بقيم الدين، وأضافت د. طلحة قولها في هذا السياق: هذا فعلًا يحدث العديد من المشكلات واللغط حتي من الآخر (الغرب تحديداً) في النظرة إلينا -مع احترامي للمنقبات وغيرهن نحن جميعا في وسطيتنا نمثل بعضنا البعض- أتكلم عن تجربة المبتعثات تحديداً... فإن كانت السعودية منقبة يسألك الآخر لماذا..؟ وإن كانت غير ذلك يتم سؤالها لماذا ؟ وربما يتم إقصاؤها من المجتمع المحلي الخاص بأبناء جلدتها ... كأن المرأة السعودية نموذج لابد من وضعه تحت المجهر.... مثل تلك النقطة التي أشار إليها د. ابراهيم والتي لها فعلًا دور في تعزيز ذلك.

وعلق د. إبراهيم البعيز بقوله: إن كان الغرب قد أدخل الإسلام في قفص الاتهام - فنحن (المسلمين) من أضاع المفتاح يجب أن نواجه هذه القضية بكل شجاعة ومحاسبة للذات.

وأشار د. خالد الرديعان إلى أن موضوع المرأة العربية والمسلمة على وجه الخصوص لا يحتاج الكثير من التنظير على المستوى الإسلامي فكل حقوقها تقريباً واضحة.. ليست المشكلة في النصوص الإسلامية وإنما في تطبيقها واقعاً.. ثم تأتي المشكلة الثانية التي تتمثل بثقافة المجتمع وما تعارف الناس عليه.. وهنا يثور الجدل وتكمن المشكلات..!!

وأضافت د. طلحة فدعق: وأيضا في قراءة النصوص وتأويلها لمصلحة الطرف الأقوى...التطبيق سيكون من وجهة نظر من فسر وأوَّل ولَوَى عنق الحقيقة.

وعلقت د. الجازي الشبيكي حول ما ذكره د. خالد الرديعان في مداخلته من أن موضوع المرأة لا يحتاج كثيراً من التنظير، فكل حقوقها تقريباً واضحة وليست المشكلة في النصوص وإنما في التطبيق، حيث اتفقت د. الجازي مع هذا الرأي لكنها أوضحت أن ذكر الحقوق في بداية الورقة حول المرأة كان مدخلًا مهماً للحديث عن الجوانب التي رأت أن المرأة تعانيها ثم تم التطرق في متن الورقة إلى جوانب في معاناة المرأة بدأتها بمعاملة المرأة كمواطنة من الدرجة الثانية وغيرها من أوجه المعاناة ثم ختمتها بتصور لأهم التدخلات العملية المطلوبة لتحسين الوضع.

وذكر م. سالم المري في مداخلته حول قضية المرأة بين الشريعة والأعراف الموروثة، أن المرأة وبلا شك قد تعرضت للتمييز والاستغلال والاضطهاد من قبل الرجل منذ فجر التاريخ بسبب فارق القوة، إلى أن بدأ الإنسان يتحضر ويضع التشريعات المنظمة لحياته الاجتماعية. وكانت الأديان من أهم التشريعات المنظمة لحياة الإنسان التي رفعت من شأن المرأة وحققت لها بعض حقوقها، إلا أنها أيضا أقرت بعض العادات والتقاليد المضطهدة للمرأة والمقللة من شأنها. وقد كان للإسلام إضافة كبيرة في حياة العرب الاجتماعية فقد نظمها إلى حد ما ورفع مكانة المرأة وأعلى من شأنها وأعطاها حقوقاً كثيرة، ولكن القول أن وضع المرأة الحالي هو بسبب عدم تطبيق تعاليم الإسلام به بعض المبالغة أو التمني بخلاف الواقع! فاعتبار المرأة نصف رجل في الشهادة والميراث في الإسلام له دلالات واضحة على الحدود التي رسمها الشرع للمرأة. والحقيقة الواضحة أننا لم نسمع بامرأة قائدة (حاكمة) أو قاضية أو حتى تاجرة كبيرة عند العرب بعد الإسلام فخديجة بنت خويلد تجارتها قبل الإسلام ..باستثناء نساء قليلات حكمن أو حاولن الحكم من وراء الستار بعد وفاة أزواجهن لفترات محدودة وهن غالباً واجهات لرجال يتلاعبون بالسلطة... وحالياً هناك تناقض حاد في المملكة بين ما يطرح على المستوى الرسمي والديني عن المرأة ودورها في المجتمع، وبين الواقع المعاش، فلم يطبق ما أُفهمت المرأة بأن عليها الالتزام به كالفصل بين الجنسين على جميع الأصعدة (بسبب استحالته)، ولذلك تعطل دور المرأة وتجمد، مما تسبب في خلل واضطراب في مفهوم حقوق المرأة ودورها في المجتمع لدى الرجل ولدى المرأة نفسها.

وأوضح م. سالم أنه بهذا لا ينتقد الشرع ولا يقلل من حق المرأة فيما تطالب به، ولكنه يعتقد بأهمية الوضوح وعدم الدوران حول جوهر المشكلة التي برأيه كانت قائمة على مدى التاريخ الإسلامي ولها علاقه وثيقه بالشريعة وتفاسيرها... وما قد يقوله البعض كالعادة : بأن الدول الإسلامية الأخرى ليس لديها إشكاليات مع حقوق المرأة كـ تركيا ومصر وتونس وغيرها؛ يتجاوز حقيقة مهمة هي أن هذه الدول تحكمها دساتير مفصلة وواضحة في القضايا الرئيسة مقارنة بالنصوص المفتوحة القابلة لعدّة تفاسير في القرآن والسنة.

وبخصوص ما ذكرته د. طلحة عن التداخل بين الديني والسياسي فإنه لم يكن له برأي م. سالم المري تأثير كبير على قضايا المرأة وإنما انحصر في غالبه حول الصراع على السلطة، وما ذكرته د. طلحة كذلك عن التداخل بين الديني والاجتماعي وأنها كان لها حقوق بما يوحي أنها كانت في وضع أفضل سابقاً فهذا محل شك بالنسبة له ويعتقد أن ما هي عليه اليوم هو امتداد لما كانت عليه بالأمس.

إن تفعيل دور المرأة أصبح اليوم ضرورة من متطلبات العصر والتنمية والتزاماً من التزامات القانون الدولي الذي أصبح يحكم العالم. ولإحداث تغيير إيجابي معتبر بهذا الشأن يلزم التالي :

وعلقت د. طلحة فدعق بأن ما طرحته يعضد ما ذكره م. سالم المري، فعلي سبيل المثال دور السلطة والنسق السياسي في سن وأيضاً تفعيل التشريعات الخاصة بالمرأة وهو اللب وأساس لما تطرقت إليه مسبقاً ... وعليه يمكن توضيح النقاط التالية:

أولًا: موضوع وضع المرأة في الإسلام وحقوقها المكفولة شرعاً هي أمور لا اختلاف عليها فهي نظرياً موجودة لكن التطبيق هو مصدر الخلل.. وهو محور النقاش.

ثانياً: القول بأن هناك مبالغات في نقد واقع المرأة الحالي بسبب عدم تطبيق الإسلام لا تتفق معه د. طلحة لعدة أسباب منها أن تعاليم الإسلام تطبق في ظاهرها فيما يتعلق بكثير من قضايا النساء لكن معظمها يطبق بطريقة لا تتسق شكلا ومضمونا مع (المصدر وهو الكتاب والسنة) بمعنى أنها تحرف وتؤل بطريقة فيها تجني على النساء ... لا نتحدث هنا عن الميراث أو الشهادة أو النفقة أو الولاية فكلها نؤمن بها ونرى فيها حكمة لمصلحة المرأة لكن عندما نذهب للمحكمة ونرى قضايا الطلاق والخلع والحضانة والعنف الأسري وسعي المرأة لانتزاع ما أقره الشرع لها... هنا ندرك بقوة مكمن الخلل... والقضية لا تمس القضاء فقط وإنما أموراً كثيرة أخرى،، ولا تمس المجتمع السعودي فقط لكن مجتمعات أخرى أيضاً ...لكن كما ذكر البعض في هذا السياق قد تكون القوانين الوضعية أرحم أحيانا لأنها واضحة ومقننة أما التشريع فقابل لعدة أوجه للتفسير.

وبالنسبة للتداخل بين الديني والسياسي وهو وإن حدث في مرحلة تاريخية معينة لكن آثاره استمرت وطالت المرأة بسبب تحريف الكثير من النصوص وقراءتها بطريقه مختلفة ... وفي الوقت الحالي وفي مجتمعنا السعودي كما عكسته بعض الدراسات كتلك التي أشارت إليها في طرحها... هناك مؤشرات واضحة حول تحوير الفقيه أو المفتي للنصوص بل واستخدام أحاديث ضعيفة الإسناد أحياناً لتحجيم أو تهويل قضية ما خصوصا المتعلقة بالنساء، ولا نعمم هنا لكنه واقع عكسته الدراسات والواقع المعاش أيضاً. كذلك فيما يخص التداخل بين الديني والاجتماعي تم التوضيح بأن المرأة لها حقوق كانت وما زالت دينياً وتشريعياً لكن الموروثات الثقافية المعوقة ومساندة الديني (التأويل المغلوط للنصوص) عضد هذا المسار المضاد للمصلحة الاجتماعية. وتبقى السلطة السياسية هي المحك ليس فقط فيما يتعلق بإشكالية القوانين والأنظمة لكن وهو الأهم في الحد من القراءة المتشددة وغير المنصفة لقضايا النساء في جميع النصوص الدينية والثقافية والاجتماعية.

واتفق م. سالم المري مع ما ذكرته د. طلحة فدعق من أن هناك مشكلة أحياناً في تطبيق النصوص ولكنه يرى أن التعويل على النصوص تفاؤل مبالغ فيه وبشكل عام بالرغم مما تعانيه المرأة حالياً في مجتمعنا لا يظن أنها في حال أفضل في أي وقت مضى .. ونعتقد أن التغيير قادم لا محالة.

وأشار د. مساعد المحيا إلى أننا كثيراً ما نتحدث عن حقوق المرأة في مجتمعنا وفي المقابل نجد المطالب لا تتعلق بعمق ما تفتقده المرأة على نحو عام وإنما هي مطالب يمكن وصفها بأنها نخبوية .. نحن الرجال - والحديث هنا على نحو عام - نفتقد الكثير من حقوقنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... نحتاج أن نتحدث أكثر عن حقوق الفرد في المجتمع لأن مزيداً من المطالبة بحقوق المرأة يعني مزيداً من الرغبة في التمييز .. كثيراً ما يتحدث البعض عن حقوق المرأة مع إسقاط كثير من المواقف تجاه جهات أو طيف فكري وكأن هؤلاء هم من يقفون وراء ذلك مع أن الحقيقة هي أنه ثمة موقف مجتمعي تجاه بعض الجوانب التي تتعلق بالمرأة .. وهذه المواقف المجتمعية التي تظهر عبر عدد من العادات أو القيم الاجتماعية هي المحرك والوقود لعدم حصول بعض ما تتطلع إليه بعض النساء في المجتمع ؛ لذا فإن إغفال ذلك لدى البعض رغبة منهم في تصفية حسابات مع طيف أو فئة مجتمعية هو أحد أسباب دورانهم حول ذواتهم من دون جديد يذكر ... وإدراكنا بأن هذه قضية مجتمعية سيقودنا في نهاية المطاف إلى الوصول إلى عدد من الجوانب التي تضمن تحقيق ما تؤمله المرأة كما أنه يتطلب التفكير في كل مسببات التحفظ المجتمعي والتعامل معه على أنه سلوك يصعب تصور إزالته بقرار أو موقف أو كلمة شاطحة أو مقال غاضب.

وذهب أ. خالد الحارثي في مداخلته حول قضية المرأة بين الشريعة والأعراف الموروثة، إلى أن استشهاد د. الجازي بالتسلسل التاريخي لتاريخ المرأة وبالنصوص الشرعية التذكيري أدى وظيفته في تسليط الضوء على حجم المشكلة التي يعيشها ويعاني منها المجتمع وتؤثر في الاضطرابات الاجتماعية التي تتنازعه، وعدم اكتراثنا بالمطر لا يمنع البلل والغرق. أما القول بأن المشكلة في التطبيق وليست في النصوص يعود به ليسأل أليست المعاناة مع تلك النصوص التي قطعت ١٤٠٠ سنة إلى اليوم هي في التطبيق؟ رغم تأكيدها اليوم وتوافقها مع منطق ونظريات علم النفس والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والحقوق، نحن نناقش التطبيق من ذلك التاريخ، لا أحد اعترض على النصوص أو التنظير لها فهذه بديهية لم يعترض عليها أحد... للأسف فإن استمرار المماحكة في هذا الموضوع يزيد من الأثر السلبي على فكر الأجيال الناتج من المشاهدات الفعلية للتناقض الاجتماعي والسياسي والديني، ويخلق منطق أعوج لا نعرف ما هي محدداته.

كيفية استفادة الشرعي والسياسي من تكبيل المرأة:

بالنسبة لتساؤلات د. طلحة حول كيفية استفادة الشرعي والسياسي من تكبيل المرأة، ومن المستفيد من تحالف الشرعي والموروث الاجتماعي على المرأة ؟، يعتقد أ. خالد الحارثي أن السياسي والديني والموروث الاجتماعي يستفيدون من التوجه بالخطاب والمحاسبة والتحكم في رؤساء المجموعات وترويضهم وهو أسهل من المخاطبة والسيطرة على كل فرد على حدة... المرأة والقاصر هما الأداة لتلك السياسات القديمة المتجددة رغم محاربة الدين لها وهو ما دعا الأطراف المذكورة لاختطاف الدين لاحتكار تأويله وسن التشريعات المستمدة من تلك الفتاوى والتأويلات لحماية تلك المصالح وترويض الطموحات والتوقعات... تهميش العلوم الاجتماعية ومناهج البحث الحديثة لا يوقف الوعي بالذات ولا يصد المشكلات من أبواب حدوثها، والتعنصر ضد الحركة النسوية في المجتمع الإسلامي هو تخلي عن أداة عصرية حديثة ومطالبة شعاراتية بتطبيق نصوص الشريعة التي لم تطبق منذ الخلافة الراشدة... التجني على المرأة أودى إلى التجني على الحبيب المصطفى عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كما في الحديث حبب إلى من دنياكم فقال الطيب والنساء.. الحديث، فالبعض يعتبره ميولا جنسية ولا ينهاه عن ذلك نبل وخلق النبي المزكى من السماء بنصوص متعددة، ويغفل عن محبته للنساء أنه يفضلهن ويحب عشرتهن ولا يأنف منهن أو يستعيب منهن ولم يثبت أنه أراد في ذلك العصر الذي يقدس فيه الذكر أن يبدله الله بدل الإناث ذكوراً .. فهل من معتبر !!

ويرى د. عبدالرحمن الهدلق أن هناك أسئلة مشروعة للتداول ومنها على سبيل المثال: هل أثر الحراك النسوي السعودي (الحركة النسوية) خلال السنوات الماضية في المملكة وخارجها إيجاباً أو سلباً على تمكين المرأة؟ .. وقال د. عبدالرحمن الهدلق: كنت مع أحد كبار صناع القرار وتحدثنا عن المظاهرة النسائية لقيادة المرأة في أكتوبر فقال أن مثل هذه التصرفات غير المسؤولة ستؤخر قيادة المرأة للسيارة... هل تواصل بعض العناصر النسائية مع بعض المنظمات الحقوقية "الدولية" ضد السياسات الحكومية يخدم الحراك النسوي أم يعيق مستقبله في تحقيق أهدافه؟

الاستقواء بالمنظمات الأجنبية:

تعليقاً على ما ذكره د. عبدالرحمن الهدلق، يرى م. سالم المري أن الاستقواء بالمنظمات الأجنبية والتطرف في المطالبات يعقد المسألة لأنه يثير الجهات المعارضة للتغيير التي ما زالت قوية في المجتمع ويصعب المسألة على الدولة. أما الحراك النسوي وإثارة الموضوع والمطالبة من قبل المؤسسات والشخصيات النسائية والرجالية المؤيدة للتغيير فأمر محمود لأنه يهيئ المجتمع ويساعد المسؤول على اتخاذ القرار. ومسألة قيادة المرأة برأيه أعطيت أكبر من حجمها ومن المفترض أنها تركت اختيارية من أرادت القيادة تفعل كما إن تبرير اتخاذ قرار بهذا الشأن أصبح اليوم أسهل منه بالأمس ولكن المسألة برمتها تم تضخيمها أكثر من اللازم من الجانبين وسنرى عندما يسمح للمرأة بالقيادة أنه بعد فترة وجيزة سيحن الكثير من النساء (للبرستيج) ووجود سائق!

ومن ناحية أخرى، وصفت أ. هيا السهلي مراحل العمر المفصلية للمرأة السعودية بقولها: تحمل هم الزواج وشبح العنوسة ثم إذا زال هذا الهمّ انتقلت لهم الحمل بصبي ثم إذا زال هذا الهم انتقلت لهم "الخوف من الضرة " وإذا وقع الفأس بالرأس حملت هم الطلاق! من هَمّ إلى هَمّ لماذا ؟!! لأنها تربت بأنها تابعة لرأي الرجل ولا تستقل بالرأي ... تابعة بالنفقة له في ظنها أن هذا يغنيها عن الاستقلال الاقتصادي ... وغرس مفهوم أنها ضعيفة ومكسورة جناح وعورة، منعها أن تقاتل وتناضل لقضيتها إما لأنه لا ركن شديد تأوي إليه أو المرجفون من حولها أو القامعون ...إن كان المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف فالمرأة القوية خير من المرأة الضعيفة... متى ما تخلصت المرأة من عقدة أنها بفقد الرجل تفقد الحياة أظنها ستعلم أن مقومات الحياة لا تقتصر على الرجل ومثل ما يستمتع الرجل بالمرأة على عوجها فلتستمع به كجدار تستظل به أحيانا وتطمره أحيانا أخرى... الحياة مليئة بمكوناتها: الولد، الأهل، العمل، الأصدقاء، حتى الحيوانات... لابد من إعادة بناء لنفسية المرأة وتفكيرها وأن المرأة البطل التي تسرد في قصص المناهج للتسلية وأنها نسخ لا تتكرر... بالإمكان تناسخها وليس بالضرورة أن تكون المرأة بطلة في المحافل بل نريدها بطلة في بيتها قبل كل شيء ومنها ستحقق انتصارات.

وأوضح د.م. نصر الصحاف في مداخلته حول قضية المرأة بين الشريعة والأعراف الموروثة، أنه كرجل يؤيد كل ما ذكرته د. الجازي من حقوق للمرأة كأقل ما يمكن أن يُقدم لنصف الوطن الآخر كما أنه يشعر بخيبة أمل من وضع المرأة ومعاناتها مع أن شريعتنا تكفل لها أكثر من كل الدساتير الأخرى لولا التأويل والتجني كما ذكرت د. طلحة. وقال د.م. نصر الصحاف: لدي سؤال قد يبدو بسيطاً: هل قرار سيادي واحد في حق المرأة كقيادة السيارة (على سبيل المثال فقط - احتمال قرار لكل قضية تتعلق بالنساء) كفيل بحل المشكلة ؟ أو حتى عدة قرارات ملكية لكل قضية من قضايا المرأة؟ شخصياً لا أظن ! لماذا ؟ هذه الأمور (حقوق المرأة أو سمها ما شئت) مر عليها دهور كثيرة وهي متغلغلة في وجدان مجتمعنا السعودي حتى النخاع سواء رضينا أم أبينا ولن تتغير ما لم تتغير نظرة المجتمع كافة !! أما كيف يمكن تغيير نظرة المجتمع ؟ فهذا هو مربط الفرس برأي المتواضع!!!

وقالت د. عائشة حجازي في مداخلتها: منذ قراءة عنوان القضية (المرأة بين الشريعة والأعراف الموروثة) نتوقع أن يكون فيها هذا الاختلاف والتجاذب في الطرح فالحوار في هذا الموضوع هو في حد ذاته تحدي. المرأة وقضاياها المختلفة ومنذ عصور كانت مثاراً للجدل والأخذ والرد على الرغم من أن جميع الأديان السماوية كرمتها وكفلت لها حقوقها بأبعادها المختلفة ولنا مثال في ذلك ما كان عليه رسولنا عليه السلام مع زوجاته وبناته. وعلى مر العصور والأماكن اختلفت النظرة للمرأة فقد عانت من الكثير من التحديات والصعوبات ولم يكن وضع المرأة العربية مختلفاً عما كان عليه في المناطق الأخرى من العالم. وكما تضمنت العديد من المداخلات فهناك طروحات مختلفة والتي نجد في بعضها أن القيود التي تفرضها الثقافة وما يتبعها من تقاليد مؤثرة أكثر من كون ما تعاني منه المرأة مرتبطاً بالدين. وهذه الثقافة هي التي تحد من حقوق المرأة وحرياتها المختلفة والتي كفلها لها الدين. وعلى الرغم من أن المرأة العربية قد وصلت في وقت من الأوقات إلى العديد من المناصب العليا تفوق الرجل في ذلك الوقت إلا أنها الآن تعاني من تحديات مختلفة في أخذ حقوقها التي تجعل من المجتمع يفقد الكثير وذلك لأن المرأة ليست نصف المجتمع فقط بل هي أساسه.. المرأة والرجل خلقا من نفس واحدة وبذلك لا يعقل أن يكون شق من هذه النفس الواحدة أفضل أو أدنى من الشق الآخر.

وقالت أ. ليلى الشهراني: في بعض الأحيان ننظر لبعض القضايا بأن حلها بسيط ولكنها أعقد وأعمق بكثير مما نتصور، مثلا ملف قيادة المرأة للسيارة، والذي دائما أنظر له من زاوية اجتماعية وأمنية وليس دينية، المرأة في البادية والأرياف تقود سيارتها كما كانت تفعل جدتها قبلها مع اختلاف الوسيلة من (الأنعام) إلى السيارة.

صديقة من الإمارات كتبت ذات مرة في أحد المواقع وكان النقاش عن قيادة المرأة للسيارة : أقود السيارة في بلدي وفي كل بلد أزوره لكن لا أتخيل نفسي أقود السيارة في السعودية، تقول لديكم أنظمة مرورية متهالكة، وشوارع غريبة في تخطيطها وزحام شديد، وليس هناك احترام للطريق" انتهى.

يؤلمني رؤية المرأة تحت لهيب الشمس تنتظر من يقلها لمكان عملها أو لمواعيد علاجها في المستشفى، أو قضاء أي شأن من شؤونها الخاصة، وكيف يذهب جزء كبير من راتبها شهرياً أجرة لسائق خاص، أو سيارات الليموزين ثم يقال لها أنت ملكة! والملكة لا تقود!

وهي أغبى عبارة تسمعها في زمننا هذا، هذه الملكة قد تبقى طويلا تتسول الأخ أو الزوج أو حتى الابن لإيصالها لمقر عملها أو قضاء شأن من شؤونها الضرورية، وبعض الملكات ليس لديهن مملكة فقد تكون أرملة أو مطلقة أو حتى مقطوعة من شجرة، فإن كان موضوع القيادة حالياً معقد، فلنوجد البدائل بشكل سريع لهن، قد يكون موضوع القيادة غير ضروري بالنسبة لي أو لكثيرات غيري، لكنه لدى البعض من أهم الضروريات ... أتمنى ألّا يترك هذا الملف قضية صراع لنا ولأجيال تأتي بعدنا.

أما أ. سعيد الزهراني فقال في مداخلته: أقترح أن ينصرف المعنيون المشتغلون المهمومون بقضايا المرأة عن هذا الملف إلى أن يتجدد إحساس الناس به.. لأنني أرى أن هناك حالة من التبلد تجاه قضايا المرأة وفي أحسن الحالات لا تأتي المشاركة في قضاياها سوى من قبيل الكلام لمجرد الكلام ... ختاماً .. أظن أن هناك جيلًا مقبلًا - شباباً وشابات- لا تعنيه من مناقشات المرأة وقضاياها على النحو القائم الآن أدنى جزئية.. هم مضوا وماضون وسيمضون إلى ما يريدون.. دون أي اعتبار لتعاليم المجتمع الثقافية وهي الأقوى من تعاليمه الدينية.. وأظن أنهم بهذا يتجهون نحو إبدال مواضع التأثير.. سيحل الدين بجوهره العميق مؤثراً أولًا لدى هذا الجيل.. فيما ستتراجع الثقافة المجتمعية إلى مستواها الطبيعي بوصفها إطاراً يزين الصورة في حين تكتسب الصورة قيمتها الحقيقة غير المزيفة من ذاتها العميقة.

واستهل أ. عبدالله الضويحي مداخلته حول قضية المرأة بين الشريعة والأعراف الموروثة، بالإشارة إلى أن هذه القضية نالت اهتماماً كبيراً من حيث التعليق والمداخلات لم تنله قضية من قبل ربما لأنها هم مجتمعي فهو وإن كان ظاهره يهم المرأة لكنه في الحقيقة يرتبط بالمجتمع عامة. وأوجز أ. عبدالله ملاحظاته بقوله: د. الجازي الشبيكي التي قدمت الورقة أجادت في تأصيل القضية تأريخياً والموقف من المرأة في كل المجتمعات. أما أ. هيا السهلي فبدأت تعليقها بأن القضية تنحصر في ثلاثة أبعاد (قانوني ومجتمعي وصراع تيارات) وأكدت على أن (استحضارنا للمرأة في مناهج التعليم وبرامج الإعلام لا يعدو كونه سياقاً بقي رمزاً وغُرس رمزاً لا يتكرر وهذه معضلة تُعقم الأرحام الولادة). وأشارت د. طلحة فدعق إلى وجود حلقة مفقودة فيما يتعلق بقضايا المرأة بين الديني والمجتمعي وبين الديني والسياسي من جهة أخرى. وفي الإطار ذاته كان من الملفت مقولة أ. فاطمة الشريف في مداخلتها من (أن الطريقة التي تعامل بها المرأة في أي بلد من خلال النظام التقليدي والنظام السياسي والقانوني تعتبر محكاً واختياراً للطريقة التي ينظر بها العالم إلى ذلك البلد) كذلك كان لافتاً تشبيه أ. سعيد الدحية قضية المرأة بالأجواء وحالة الطقس وبالقضية الفلسطينية. واتفق الجميع على (أن الإسلام كفل لها حقها) والحقيقة أن هذه العبارة أصبحت شعاراً slogan لكل من أراد الحديث عن قضية المرأة سواء كان معها أو ضدها يشبه الشعار الإعلاني لأي منتج فهو شعار تسويقي ليس شرطاً أن يدل على جودة المنتج. وتحت هذا الشعار انطلق تياران كل يرى أنه يدافع عنها وعن حقوقها: أحدها: يدعو إلى تحريرها من كل شيء والزج بها في كل شيء. والآخر: بإبعادها عن كل شيء. والآخر ليس شرطاً أن يكون متشدداً دينياً بدليل الدخول إلى حسابات أكثرهم بقدر ما تحكمهم العادات والتقاليد. الأول .. تجاوز الحدود واتصل بجهات خارجية لدعمه - كما يقول د. عبدالرحمن الهدلق. والثاني .. تجاوز الضوابط واستعدى السلطة لإيقافهم.

والغريب أن كلّا من التيارين يرى أنه ينطلق من (موقف الإسلام منها) وهي الضحية .. إذ أصبحت حقوقها كرة يتقاذفها التياران. فباسمها يتكلمون .. وعنها يتحدثون .. وبالإنابة عنها يقررون .. نعم .. هناك ثوابت لا يمكن أن نحيد عنها فرضها الشرع وهناك متغيرات فرضتها روح العصر لكن أولئك خلطوا عملًا بعمل ..

وستظل على هذا الوضع فأي قرار يطبخ على نار هادئة وبمجرد تسربه لوسائل الإعلام أو المجتمع يصطدم بالتيارين السابقين ثم يؤول إلى الوأد. بل إن البعض أصبح يستبق الأحداث كما في هاشتاق يتداول هذه الأيام (لن نسمح بقيادة المرأة للسيارة).. ومشكلة المرأة ليست مع الرجل فقط ولكنها مع البعض من بني جنسها الدائرات في ذات الفلك فيؤخذن نماذج لتعزيز مواقف معينة.

واختتم أ. عبدالله الضويحي مداخلته بقوله: لا أريد أن أبخس المرأة حقها ولا أن أبالغ في هذا الحق لكن دعونا نعطِها أولًا حقها المعنوي قبل حقها المادي وأعني الملموس على أرض الواقع... رجل يتفهم حقها عليه .. وأخ يقف معها .. ومجتمع يؤمن بوجودها عنصراً فاعلًا ومؤثراً فيه فالمرأة نصف المجتمع وتلد نصفه الآخر.

ويعتقد د. عبد الله بن صالح الحمود فيما يخص قضية المرأة: أننا نحتاج إلى تقويم يصل إلى مرحلة التغيير المأمول، دون الإسهاب كثيرا في التنظير فحسب، وإن كان مناقشة القضية يفيد نحو الوضوح المطلوب لها، وبرأيه فإن الأمر بالفعل يقف بعد احترام الاشتراطات الدينية الحقة إلى تلك الجوانب الثلاثة:

- توعية المرأة.
- توعية المجتمع.
- القرار السياسي الإنصاف المقبول.

قضية المرأة هل هي قضية أصلًا؟

ترى أ. فايزة الحربي أن قضية المرأة ليست قضية أصلًا لكنها خلقت بتراكم سلب حقوق المرأة لتكون قضية بل قضايا، فالأصل الإباحة، فقد كانت الصحابيات يناقشن ويطالبن ويفتين ويركبن المواصلات المتوفرة في عهدهن ويجاهدن ويطببن الجرحى وليس هناك إشكالات أو جدالات حول ذلك ... معظم القيود على المرأة في العصر الحديث من نسج خيال جماعات متطرفة أو متعصبة لفكر معين حملت هذه الجماعات على عاتقها التحريم والتحليل بحسب الأهواء والمستجدات كتحريم التعليم وبطاقات الأحوال والقنوات الفضائية . ...إلخ ثم بعد فترة تجدهم من أوائل المستفيدين من هذه الخدمات وبالعكس يسابقون لها ويحللونها بعد التحريم والتكفير ما يؤكد انها أحكام مبنية على أساس هش لا يستند على الدين القويم ولا يرجع لحكم ديني ثابت.

ومن القضايا الشائكة قضية سفر المرأة وإلزامها عند السفر بتصريح ولي الامر ... كيف بنا مع ولي الأمر الجاهل أو الغبي الأحمق أو المدمن أو المبتز أو المختل أو المعقد.... ماهي صفة الولاية ربما المرأة هي ولية الرجل والأرجح عقلًا والمسؤولة مادياً عنه ثم يتحكم بأمرها وسفرها ومراجعاتها حتى لو كانت برتبة وزيرة أو مخترعة أو طبيبة.... وهو صغير السن ... أي منطق هذا ؟؟ لابد من وضع إطار للولاية وليس تهميش الحقوق الإنسانية للمرأة، فدرجات العقول تختلف وأمزجة وأهواء الناس تختلف، فلا نربط حياة المرأة بعقلية قد لا ترتقي بمستواها العقلي أو الوظيفي أو العلمي ونساعد على تعجرف بعض الرجال البسطاء على محارمه ... ولا مانع من وضع حدود صارمة لسفر المرافقين ذكوراً وإناثاً.

وأوضح د. خالد الرديعان أن القوامة على المرأة مرتبطة بإنفاق الرجل مصداقاً لقوله تعالى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ}، وبحسب الإمام الشافعي فإن من لا ينفق قد تسقط قوامته على المرأة.. وهذا ربما متحقق في هذا الزمن فبعض النساء موظفات ولهن دخول وهن من ينفقن على الأسرة.. لابد من فقه متجدد يواكب المستجدات.

وذكر أ. مسفر الموسى أن قضية المرأة لا تقابلها قضية الرجل.. وإنما الثقافة السائدة حتى في تحمل الرجل للمسؤوليات.. فإن السبب هو إفرازات الثقافة التي حولت الكثير من النساء في مجتمعنا إلى إنسان معتمد على الغير.

وأضافت أ. ليلى الشهراني: الرجل والمرأة مكملان لبعضهم البعض ولا يمكن بحال من الأحوال أن ننسى للأب فضله في التربية والحب التي غمر بها قلب ابنته، علمها، ودللها، إلى أن كبرت الصغيرة وأصبحت الزوجة والأم، ولم يكتفِ بذلك بل بقي قلبه وبيته مفتوحاً لها ولصغارها نهاية كل أسبوع أو في أشهر الإجازة ولم يتبرم منها أو يعبس في وجهها حتى لو غزى الشيب رأسه وعارضه، والأخ سندها القوي في لحظات انكسارها وضعفها، هو الرفيق والسند والعزوة، والزوج شريكها الذي يقاسمها كل تفاصيل حياتها.

وجود بعض حالات الاضطهاد لبعض النساء لا يلغي دور الرجل الإيجابي في حياة المرأة، وبالمقابل وجود حالات من التقصير واللامبالاة من بعض النساء لا يعمم على الجميع، قد نجد تصرفات لبعض النساء لا تطاق، فبعضهن تنظر للحياة بأنها حقوق دون واجبات، وفي القرآن (لهن مثل الذي عليهن بالمعروف)، فلا يمكن أن تهمل أسرتها وزوجها ثم تطالب بحقوقها فقط فهذه من الأنانية، والكلام ينطبق على الرجل أيضاً .

وبحكم أن المرأة الحلقة الأضعف، فكمية الظلم والعنف والتهميش التي تقع عليها تجعل صوت المظلومية أعلى، ولعل هذا سبب في تكرار الوصايا النبوية (خيركم خيركم لأهله) و(استوصوا بالنساء خيراً) ووصيته صلى الله عليه وسلم (اللهم إني أحرج عليكم حق الضعيفين، اليتيم والمرأة)، فالرجل قد يعالج إهمال زوجته بالزواج عليها، وفي بعض الأحوال هناك من يستخدم العنف المبالغ فيه لتأديبها، سواء كان هذا العنف لفظي أو بدني وهو ما يحيل حياة بعض النساء إلى جحيم لا يطاق!

النساء يغلبن الكريم ويغلبهن اللئيم، لسن كاملات لكنهن يبذلن كل ما في استطاعتهن وأكثر، فوجود الخادمة في البيت ليس عيباً، في العصور السابقة هناك الجواري والإماء لخدمة سيدة البيت، ولا أظن أن بيوتهم بمساحة بيوتنا، وفي عصر جداتنا هناك ما يسمى بالعاملات، تأتي المرأة الفقيرة من قرية أخرى لتعمل جنباً إلى جنب مع بعض العائلات الميسورة، وراتبها من الحبوب والأغنام نهاية كل عام .

إن كانت بعض النساء تترك كل شيء على الخادمة، فهذا لا يعني أن جميع النساء هكذا، تجد المرأة في مطبخها تعد وجبات عائلتها أو ضيوف زوجها، ومع أطفالها تعلمهم وتتابع واجباتهم المدرسية، هي الطبيبة لكل أفراد العائلة، والمستشارة النفسية لهمومهم والعاملة طوال العام دون إجازة أو راتب.

هذه الأمور تفعلها المرأة بسعادة بالغة وبطاقة كبيرة إذا وجدت من يقدّر ما تقوم به ومن يعترف بفضلها ويحترمها، فكل تعبها النفسي والجسدي يزول أمام كلمة حانية وصادقة. ولو وجدت هذه الأشياء فلن نجد من تتذمر أو تتظلم.

المشاركون

- د. إبراهيم البعيز
السفير أ. أسامة نقلي
د. الجازي الشبيكي
م. حسام بحيري
د. حسين الحكمي
د. حمد الماجد
د. حميد المزروع
د. خالد الرديعان
أ. خالد الوابل
د. خالد بن دهيش
أ. خالد الحارثي
د. زياد الدريس
م. سالم المري
د. سامية العمودي
اللواء د. سعد الشهراني
أ. سعيد الزهراني
أ. سمير الزهراني
د. طلحة فدعق
د. عائشة حجازي
أ.د. عبدالرحمن العناد
د. عبدالرحمن الهدلق
د. عبدالسلام الوايل
أ. عبدالله آل حامد
- د. عبداللطيف العوين
د. عبدالله الحمود
أ. عبدالله الضويحي
أ. عبدالله بن كدسه
د. علي الحكمي
أ. علي عبدالله بن علي
أ. فاطمة الشريف
د. فايز الشهري
أ. فايزة الحربي
د. فاطمة القرني
د. فهد الحارثي
أ. كوثر الأربش
أ. ليلى الشهراني
د. محمد السلمي
د. مساعد المحيا
د. مسفر السلولي
أ. مسفر الموسى
أ. مطشر المرشد
د. منصور المطيري
د. منى أبو سليمان
د. ناهد طاهر
د.م. نصر الصحاف
أ. هادي العلياني
أ. يحيي الأمير
أ. يوسف الكويليت

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com